انتهاء أعمال المؤتمر السويدي العراقي للتجارة والاستثمار 2012 في ستوكهولم
طموحات كبيرة هل ستتحقق...؟

محمد الكحط - ستوكهولم -

عقد في العاصمة السويدية ستوكهولم خلال الفترة 8-9 أكتوبر/ تشرين الأول 2012م، المؤتمر السويدي العراقي للتجارة والاستثمار وبرعاية وزيرة التجارة السويدية الدكتورة "أيوا بيورلنك Dr Ewa björling"، بالتنسيق مع وزارة الخارجية السويدية ووزارة الخارجية العراقية من خلال السفارة العراقية في السويد، وحضره وفد على مستوى رفيع من الحكومة العراقية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور روز نوري شاويس، ووزير النقل هادي العامري ووزر التخطيط الدكتور علي يوسف الشكري، ومحافظ بغداد وعضو مجلس محافظة البصرة، والسفير العراقي في السويد الدكتور حسين العامري والوزير المفوض في السفارة العراقية في السويد الدكتور حكمت داود جبو وعدد كبير من المسؤولين والمستشارين في الحكومة العراقية، بالإضافة إلى عدد كبير من رجال الأعمال العراقيين، كما حضر من الجانب السويدي مسؤولون من عدة وزارات سويدية وعدد كبير من ممثلي الشركات الكبرى ورجال الأعمال السويديين.
في بداية المؤتمر رحب السيد "أولف بيري Ulf Berg" المستشار التجاري بوزارة الخارجية بالجميع، ثم تولى السيد "توماس جور Thomas Gur" قيادة المؤتمر، الذي رحب بالحضور وبوزيرة التجارة السويدية وهي المستضيفة الرسمية للمؤتمر التي ألقت كلمة أشارت فيها إلى أن فكرة المؤتمر قد نوقشت خلال زياراتها الخامسة

إلى العراق وقيامها بزيارة عدة محافظات عراقية، وتبادلت الآراء مع المسؤولين العراقيين، وأكدت إن الغاية من هذا اللقاء هو لتطوير العلاقات بين البلدين ووضع أسس لذلك، فهناك العديد من الفرص لزيادة التعاون التجاري بين البلدين، ونوهت إلى أهمية وجود جالية عراقية في السويد والتي تبلغ نسبتها 1,5 % من المجتمع السويدي والتي بإمكانها أن تلعب دورا في تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وطالبت السياسيين أن يلعبوا دورا إيجابيا في ذلك.

وتم فتح مكتب للتجارة السويدية في بغداد سنة 2009م، وتم فتح مكتب آخر في العراق ربيع هذا العام، والبضائع السويدية معروفة بجودتها، وهناك فرص لزيادة التعاون في جميع المجالات الاقتصادية، وأشارت إلى وجود تحديات تتمثل بتوطيد الأمن والسلام، وبناء البنى التحتية، وهذه التحديات مترابطة، وحلها متعلق بالديمقراطية، وتوفير الأمن للشعب، وكذلك توفير السكن وفرص العمل والحاجات الطبية والنقل والماء والكهرباء، مما يوفر أرضية جيدة لتحسن بيئة الاستثمار، والسويد تدعم مسيرة السلام وتوطيد العلاقة بين البلدين، والسويد مستعدة للمساهمة من أجل أن ينعم العراقيون بالأمن والاستقرار، هنالك تطور نسبي في الوضع الأمني، وهذا يعطي أملا لفرص عمل وتطوير العلاقات، وقالت "لقد زرت البصرة وميناءها وحقول النفط في الرميلة، فالاقتصاد العراقي قوي، وهنالك فرص ثمينة، نأمل التعاون ومستعدين لنقل معرفتنا بالقطاع المالي، وفي مختلف المجالات الأخرى كقطاع التأمين والبنى التحتية والتعليم العالي، ونعمل مع الأمم المتحدة في بعض المشاريع".

كما تحدث وزير النقل العراقي هادي العامري، شاكرا وزيرة التجارة السويدية، وأعتبر المؤتمر فرصة لرجال الأعمال السويديين للتعرف على مجالات وفرص العمل في العراق، وكذلك لرجال الأعمال العراقيين للتعرف مباشرة على الشركات السويدية الرصينة، ومنها ننطلق لشراكة حقيقية لرجال الأعمال السويديين والعراقيين، وأعتبر أبناء الجالية العراقية في السويد عبارة عن جسور من الثقة بين الشعبين، وأنهم سيلعبون دورا كبيرا لبناء علاقات أفضل، وأوضح، كما تعلمون ان العراق بلد غني، ويملك ثالث احتياطي نفطي في العالم، والعراق عازم على بناء نظام ديمقراطي تعددي للجميع، ونشجع الشركات السويدية للعمل في العراق، والعراق ليس سوقا محتكرا لأمريكا فقط كما يظن البعض، بل الأبواب مفتوحة للجميع شرقا وغربا، أما وزير التخطيط العراقي الدكتور علي يوسف الشكري فتحدث بالأرقام عن حجم الموازنة الاستثمارية بالعراق، وهي كبيرة، لكنها غير كافية لدعم حملة الأعمار في العراق، وقطاع الإسكان يمثل فرصة استثمارية واعدة، فالعراق بحاجة إلى 2,5 مليون وحدة سكنية، كذلك هنالك فرص بمجالات النفط والفوسفات والأسمدة، والزراعة وفي مجال النقل.

و تحدث رئيس الهيئة المستقلة للأوراق المالية، الدكتور عبد الرزاق داود عن نشاطات الهيئة لضمان وحفظ حقوق المستثمر الغير العراقي في السوق العراقية.

وأيضا تحدث محافظ بغداد الدكتور صلاح عبد الرزاق عن مجالات العمل واحتياجات العراق خاصة في مجال الطاقة، وتمنى على رجال الأعمال السويديين الاطلاع على الخارطة الاقتصادية للمشاريع في بغداد، كما دعاهم للمشاركة في الدورة المقبلة لمعرض بغداد الدولي.

أما رئيس مجلس محافظة البصرة صباح حسن البزوني، فأوضح أنهم ينظرون إلى آفاق التعاون المشترك على أساس تبادل المنفعة في مختلف الميادين.

ووصف رئيس مجلس الأعمال العراقي إبراهيم البغدادي في كلمته القطاع الخاص العراقي انه كان مبعثرا ومهمشا، بسبب مبدأ الاقتصاد الشمولي والحروب المتتالية والحصار، وفي ختام كلمته أكد أنهم عازمون على أعمار العراق بالتعاون مع الشركات الأجنبية ومنها الشركات السويدية.

وكان ضمن المتحدثين العراقيين رئيسة المصرف التجاري العراقي حمدية الجاف، التي أوضحت أهمية النظام المصرفي للاستثمار، والطموح بنقل أحدث الوسائل التكنولوجيا والمعلومات لتطوير القطاع المصرفي في العراق.

كما أوضح السفير العراقي في السويد الدكتور حسين العامري، الجهود التي استمرت أشهر من أجل عقد هذا المؤتمر، وبجهود استثنائية من وزيرة التجارة السويدية، ودعا الشركات السويدية لدخول السوق العراقية الواعدة، كما طالب الجهات السويدية بتسهيل منح رجال الأعمال العراقيين سمة الدخول بسهولة ليستطيعوا الوصول واللقاء مع الشركات السويدية.

وجاء دور نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي الدكتور روز نوري شاويس، الذي قدم للشعب والحكومة السويدية الشكر نيابة عن الحكومة العراقية، لموقفهم الإنساني مع الشعب العراقي خلال الحكم الاستبدادي السابق، واستضافتهم أعدادا كبيرة من ضحايا النظام، حيث وجدوا الأمان والاستقرار في السويد، وأن الشعب العراقي لن ينسى ذلك وسيكون وفيا لأصدقائه، وأوضح ان الظروف التي مر بها العراق أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب الحروب المستمرة، منع ذلك العراق من التقدم التكنولوجي النوعي، وقد اتخذت الحكومة بعد سنة 2008م عدة مبادرات وتشريعات من أجل التحول إلى سياسة السوق الحر الخاص والمختلط، وإدماج السوق العراقية مع السوق العالمية.

في الجزء الثاني من المؤتمر تحدث عدد من الخبراء والمتخصصين منهم الدكتورة "كريستينا مكناب Dr Christine McNab"، التي تحدثت عن أهمية القطاع الخاص، وضرورة توفير فرص عمل وتدريب خصوصا للشباب. كما تحدث ممثلي شركات سويدية كبرى مثل سكانيا وفولفو وأركسون واليكتا وسيمنس، وتم طرح العديد من القضايا المهمة منها، ان المشكلة بالعراق ليس بالمال، بل بعدم توفر الخبرات وضعف التدريب، وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، وعلى ضرورة نقل التكنولوجيا من خلال التفاعل، وضرورة تنوع الوظائف من خلال الاستخدام الفعال والجيد للموارد، وتطوير البنى التحتية، ومن أهم المداخلات التي طرحت هي للصحفي "بين لاندو Ben Lando" وهو صحفي متخصص بالنفط

العراقي وأقام عدة سنوات في العراق، ويصدر مجلة أسبوعية عن النفط " Iraq Oil Report"، حيث أشار ان ميزانية العراق تقوم على النفط، وهو يملك ثالث احتياطي نفطي في العالم، ولابد من الاستفادة من هذا المخزون الهام، ولكن يجب على الاقتصاد العراق ان لا يبقى رهينا على هذه الثروة، وهنالك موارد أخرى يمكن تطويرها لتنوع مصادر الاقتصاد العراقي.

وفي الجزء الثالث كان هناك محاور أخرى.

أما في اليوم الثاني فقد تورع رجال الأعمال السويديون والعراقيون على عدة ورش عمل مختلفة من أجل التنسيق والتشاور وتبادل الآراء والمقترحات.

هذا وقد أجرى الوفد العراقي العديد من اللقاءات الدبلوماسية مع عدد من الوزارات السويدية، وقام بزيارات لعدد من الشركات الكبرى في السويد.

لقد طرحت خلال المؤتمر العديد من الأفكار والطموحات الكبيرة، ولكن هل ستسمح الظروف السياسية بتحقيقها من أجل خدمة المواطن العراقي، وهل ستصب في مصلحته...؟ هذا ما على السياسيين العراقيين الإجابة عليه.